مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)
المجلد (9) العدد (1) 2025
ISSN (Print): 2710-446x ISSN (Online): 2710-4478
تاريخ التقديم: 2025/02/22، تاريخ إرسال التعديلات: 2025/03/30، تاريخ النشر: 2025/04/01

أثر أبي سعيد، الحسن البصري(ت:110 هـ) في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي(ت:745هـ) دراسة لغوية تحليلية/ نماذج منتقاة

حسن الشريف [1]، حسين الشريف[2]

[1] قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا
[2] قسم اللغة العربية، كلية التربية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا

- المستخلص

يبين البحث موضوع الدراسة أثر أبي سعيد، الحسن البصري(ت:110 هـ) في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي(ت:745هـ) حيث قام البحث على انتقاء بعض المسائل التي تبين استشهاد أبي حيان بأثر أبي سعيد فيها، ، إذ الهدف منها معرفة مدى تأثر أبي حيان بقراءات أبي سعيد وأقواله، وقد كان في بعضها نسيج وحده، وقد كان أبو حيان في جميع ما نقله من آثار لأبي سعيد إما مستحسنا لقراءته وإما مجودا لها ، وإما مرجحا لها ، وإما معترضا عليها، وإما موافقا ومنتصرا لها، وقمنا في ذلك كله بعرض المسألة النحوية عرضًا موجزًا يفي بحاجة البحث إليها، وتناول هذا البحث مجموعة من الآثار تبين من خلال دراستها منهج أبي حيان في ذلك، وأدلته التي اعترض بها على النحاة من سماع، أو قياس، أو غيرهما.

الكلمات المفتاحية: أبو حيان، الحسن، القراءة، القياس، السماع.

- المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن اتبع هداه إلى يوم الدين، أما بعد:

فهذه أوراق في الدرس اللغوي عنوناها بـ: (أثر أبي سعيد، الحسن البصري(ت:110 هـ) في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي(ت:745هـ) دراسة لغوية تحليلية/ نماذج

منتقاة، وهي دراسة تلقي الضوء على استشهاد أبي حيان بقراءة الحسن وأقواله، وموقفه منها، واستلزم البحث عدة مصادر ومراجع، اخترنا منها ما ذكرناه ووثّقناه.

- **مشكلة الدراسة:**

- تتلخص مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:
- ما أثر أبي سعيد البصري في الكتاب موضوع الدراسة؟
- ما طريقة أبي حيان في إيراد آثار أبي سعيد، وما منهجه؟
- ما موقف أبي حيان مما أورده من آثار لأبي سعيد؟
- ما تنوعات أثر أبي سعيد في الكتاب موضوع الدراسة؟
- وغير ذلك من التساؤلات التي قد تطرأ في ثنايا هذا البحث.

- **أهداف الدراسة:**

- يهدف البحث إلى دراسة موقف أبي حيان الأندلسي من آثار الحسن البصري وأقواله وقراءاته وتنوعاتها في بعض القضايا النحوية أو الصرفية.

- **أهمية الدراسة:**

– معرفة المواضع التي استدل عليها أبو حيان بأثر أبي سعيد، وكل ما يتعلق بها.
– معرفة القواعد أو الآراء النحوية التي استشهد لها أبو حيان بأثر أبي سعيد.
– تقدم هذه الدراسة فائدة لطلاب العلم والدارسين بصفة عامة.

- **الدراسات السابقة ذات الصلة:**

- لم نقف على أية دراسات سابقة مشابهة على حد علمنا.

- **منهجية البحث:**

- اعتمدنا على المنهج التحليلي وصولا إلى خلاصة كافية بموضوع البحث، وانتقينا في البحث بعض الأقوال والقراءات التي ذكرها أبو حيان، إذ الهدف من ذلك كله معرفة مدى تأثر أبي حيان بأبي

سعيد، حيث إنه ذكر للحسن قراءات انفرد بها، وأخرى شاركه فيها غيره، وأقوالا له خرّجها، وكل ذلك في مسائل شتى، وبلغ مجموع أثره في الكتاب عشرين أثرا.

- والطريقة في البحث ستكون بوضع عنوان للمسألة المدروسة وعرضها عرضًا موجزًا يفي بذلك، ذاكرين أثر أبي سعيد فيها، ومحللين الأقوال فيها ومبينين لها، دون تطويل أو إطناب.

خطة البحث:

- تكوّن البحث من مقدمة وتمهيد، تلاهما صلب الدراسة، الذي يهدف في مجمله إلى الإجابة عن التساؤلات السابقة، فخاتمة، ثم فهرس المصادر والمراجع.

- أما المقدمة فعرّفنا فيها بموضوع البحث، ومشكلته، وأهدافه، وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهجه، وخطته.

- **تمهيد:**

- كان الدافع لاختيار كتاب التذييل والتكميل ليكون ميدان هذا البحث؛ كونه موسوعة نحوية لا يستغني عنها طالب اللغة والباحث فيها، وما وُصف به هذا الكتاب من بين شروح التسهيل، من أنه من أفضل الشروح وأجمعها، ثم تجريده وتلخيصه في الارتشاف، وعنهما يقول السيوطي:" وَلم يؤلف فِي الْعَرَبيَّة أعظم من هذَيْن الْكِتَابَيْنِ، وَلَا أجمع وَلَا أحصى للْخلاف وَالْأَحْوَال، وَعَلَيْهِمَا اعتمدت فِي كتابي جمع الْجَوَامِع"[1].

وأمّا سبب اختيار الحسن البصري وآثاره في الكتاب؛ فكونه أحد العلماء الفقهاء القراء الفصحاء.

ثم نقول وبالله التوفيق:

المسألة الأولى: ما وافق الفم في لغة الإتباع

قال ابن مالك:" وقد تُثَلَّثُ فاءُ فم منقوصاً أو مقصوراً، أو يُضعّف مفتوح الفاء أو مضمُومها، أو تتبعُ فاؤه حرف إعرابه في الحركات، كما فُعل بفاء مِرءٍ وعيني امرىء وابنمٍ، ونحوهما، فُوك وأخواته على الأصح..."[2].

(1) بغية الوعاة 282/1

(2) تسهيل الفوائد 9/1

في فاء مِرءٍ لغات ثلاث:

الأولى: فتح الميم مطلقا، وهي لغة القرآن، قال تعالى: ﴿ **يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ** ﴾[1].

والثانية: كسر الميم على كل حال. وهذه لم يذكرها ابن مالك، وذكرها أبو حيان مستشهدا لها بقراءة الحسن البصري[2].

وذكر ابن منظور [3] أن السكري روى قَوْل أَبي خِراش الهذلي:

جَمَعْتَ أُمُوراً، يُنْفِذُ المِرْءَ بَعْضُها ... مِنَ الحِلْمِ والمَعْرُوفِ والحَسَبِ الضَّخْمِ

المِرْءَ: بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَزَعم أَن ذَلِكَ لُغَة هُذَيْلٍ.

والذي في ديوان الهذليين[4]: المَرَّ. حيث إن هذيلا تقلب الهمزة حرفا مماثلا للحرف السابق عليها، ولو لم يكن ذلك الحرف واو مد أو ياء مد، كلفظة المرء إذ ينطقونه (المَرّ) بالتضعيف بعد قلب الهمزة راء، وإدغامها في الراء كما في بيت أبي خراش[5].

والثالثة: الإتباع، حكاها ابن السكّيت[6] ونسبها أبو بكر الأنباري لأهل مكة [7].

قال أبو حيّان:" علّل المبرّد الإتباع بأنه تبع؛ لأن الهمزة قد تخفّف، فتقول: مُرٌّ، فيقع على الراء الإعراب"[8].

والتعليل المذكور حسنٌ، إلا أن في نسبته للمبرد شكٌ، فالمبرد تحدث عن (امرؤ)، لا عن مِرء، فعندما تحدّث عن همزة الوصل ولحوقها الأسماء المنقوصة، كابن، واسم، تساءل قائلا:" فإن قلت (امرؤٌ) لم

(1) الأنفال، من الآية 7
(2) ينظر التذييل والتكميل 172/1
(3) ينظر لسان العرب (مرأ) 176/1
(4) ينظر 153/2
(5) ينظر من لغات العرب، لغة هذيل ص89
(6) ينظر إصلاح المنطق ص73
(7) ينظر إيضاح الوقف والابتداء ص213
(8) التذييل والتكميل 172/1

ينقص منهُ شـيءٌ، فما بال ألف الوصـل لحقته؟ فإنَّما ذاك لتغيّره في اتِّباع ما قبل آخره من أجل الهمزة الَّتي يجوز تخفيفها..."[1].

وجاء في الدر المصـون في آية ﴿**فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ**﴾ :" الجمهور على فتح ميم المَرء مهموزاً، وهي اللغة العالية، وقرأ ابن أبي إسحاق: المُرْء بضمّ الميم مهموزا، وقرأ الأشهب العقيلي والحسن: المِرْء بكسر الميم مهموزا. فأمَّا الضمُّ فلغةٌ محكيَّةٌ، وأمَّا الكسر فيحتمل أن يكون لغةً مطلقا، ويحتمل أن يكون ذلك للإتباع، وذلك أنَّ في المرء لغةً، وهي أنَّ فاءه تتبعُ لامه، فإن ضُـمَّ ضُـمَّت، وإن فتح فُتحت، وإن كسر كُسرت. تقول: ما قام المُرْءُ، بضم الميم، و رأيت المَرْءَ، بفتحها، و مررت بالمِرْءِ بكسرِها"[2].

وفي الآية التي أوردها أبو حيان[3] محل الشـاهد:﴿ **يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ**﴾[4] جاء ما ملخصـه في الدر[5] أنّ قراءة العامَّة على فتح الميم، وقرأ ابن أبي إسحاق بكسرِها على الاتباع، وقرأ الحسن والزهري بفتح الميم وتشديد الراء، وتوجيهُها أن يكون نقل حركة الهمزة إلى الراء، ثم ضعَّف الراء وأجرى الوصل مُجرى الوقف.

وذكر ابن أبي إسـحاق[6] أن ناسـا من تهامة يجُرّون الميم، كأنه يكسـر الميم إذا انكسـرت الهمزة، ويضمها إذا انضمت، ويفتحها إذا انفتحت، كقول بعض العرب: هذا فُمُك، وفي فِمِك.

المسألة الثانية: إعراب المثنى والمجموع على حده

قال ابن مالك:" وإن كان لمذكر فالمزيدُ في الرفع واو بعد ضـمة، وفي النصـب والجر ياءٌ بعد كسـرة، تليهما نونٌ مفتوحة، تُكسر ضـرورةً، وتسقط للإضـافة أو للضـرورة، أو لتقصـير صـلةٍ، وربما سقطت اختيارا قبل لام ساكنة غالبا"[7].

قال أبو حيان:" ... ولتقصـير صـلة، مثاله في صـلة الألف واللام: قراءة الحسن وبعض رواة أبي

(1) المقتضب 228/1
(2) الدر المصون 40/2
(3) ينظر التذييل والتكميل 172/1
(4) الأنفال، من الآية 7
(5) ينظر الدر المصون 589/5
(6) ينظر التذييل والتكميل 172/1
(7) شرح التسهيل 70/1

عمرو ﴿**وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ**﴾[1] بالنصب في الصلاة"[2].

واعترضه الدماميني[3] بأنه لا دليل في قراءة من قرأ بالنصب، على أن حذف النون لتقصير الصلة ؛ لاحتمال كونه لملاقاة اللام الساكنة.

والنصب حملاً للنون على التنوين، إلا أن سيبويه[4] لا يجيز حذف التنوين لالتقاء الساكنين إلا في شعر.

وقد أجازه المبرد[5] في السَّعة[6]، والجمهور على خفض الصلاة بإضافة المقيمين إليها، وقرأ الحسن وأبو عمروٍ في روايةٍ بنصبها على حذف النون تخفيفاً، كما يُحذف التنوينُ لالتقاء الساكنين، وقرأ ابنُ مسعودٍ والأعمشُ: (والمقيمينَ الصلاةَ) بإثبات النون ونصب الصلاة ، وقرأ الضحَّاكُ (والمقيمَ الصلاةَ) بميمٍ ليس بعدها شيء، وهذه لا تخالفُ قراءة العامَّة لفظاً، وإنما تظهرُ مخالفتُها لها وقفاً وخطَّاً[7].

ونصّ أبو حيان على أن:" اسم الفاعل ذو أل مثنًّى أو مجموعًا جمع سلامة لمذكر يجوز أن يضاف إلى المفعول مطلقًا، سواء أكان نكرة أم معرفة، بأيّ جهة تعرَّف، وذلك إذا كان يليه، وإن لم يله فالنصب، وإذا وليَ فإن أثبتَّ النون فالنصب، وإن حذفتها وقدَّرتَ حذفها للإضافة فالجرّ، وهو الأكثر، ولذلك أكثر القراء على الجرّ في قوله تعالى: ﴿**وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ**﴾"[8].

المسألة الثالثة: جمع مرء

قال أبو حيّان:" ومثل جمع أهلٍ على أهلين، جمع مَرْء على مَرْئينَ في قول الحسن[9]: أحْسِنُوا مَلأَكُمْ أَيُّهَا المَرْؤون. وهو شاذ"[10].

يقرّر أبو حيان هنا أن جمع مَرْء يكون على مَرْئينَ، وهو شاذ شذوذ جمع أهل على أهلين، ووافقه غير واحد[11].

(1) الحج من الآية 35
(2) التذييل والتكميل 182/1
(3) ينظر تعليق الفرائد 220/1-223
(4) ينظر الكتاب 182/1، 183
(5) ينظر المقتضب 145/4
(6) ينظر الدر المصون 59/5
(7) ينظر المصدر السابق 275/8
(8) التذييل والتكميل344/10
(9) ينظر الفائق في غريب الحديث 384/3، النهاية في غريب الحديث والأثر 487/2
(10) التذييل والتكميل 321/1
(11) ينظر عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ 79/4 ، الدر المصون 40/2، اللباب في علوم الكتاب 349/2

ولم يُرو هذا الجمع إلا في قول الحسن، وقول رؤبة بن العجاج لطائفة رآهم: أين يريد المرؤون؟[1]. وقيل[2]: هذا جمع سلامة جائز بالقياس.

وفي اللسان: "...لا يُقالُ: ... مَرْؤُون... وقد ورد فِي قول الحسن "[3]. قال ابنُ الأثير:" هو جمع المَرْءِ، وهو الرَّجل"[4].

المسألة الرابعة: جمع التكسير وإجراؤه مجرى جمع المذكر السالم

قال أبو حيّان:"... فأما قراءة الحسن ﴿**عَلَى مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطُون**﴾[5] فإنه شبّه زيادتي التكسير في الشياطين بزيادتي الجمع المسلّم، فنقلها من إعراب الحركات إلى إعراب الحروف، وهو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة التوهم، وهو شبيه بما حكى سيبويه عنهم من همز مصائب[6] و﴿ **مَعَائِشَ**﴾[7] ونحوه"[8].

ويعلّل الأخفش ذلك بقوله:" قد قال ناس من العرب (الشياطون)؛ لأنهم شبّهوا هذه الياء التي كانت في شياطين إذا كانت بعدها نون، وكانت في جميعٍ وقبلها كسرة، بياء الإعراب التي في الجمع، فلما صاروا إلى الرفع أدخلوا الواو، وهذا يشبه: هذا جُحر ضبٍّ خربٍ..."[9].

وردَّ هذه القراءة أبُو حاتمٍ ووصفها بالغلط[10]، ووصفها النَّحَّاسُ بأنها غلطٌ عند جميع النَّحويّين، وقال:" سمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: هكذا يكون غلط العلماء، إنما يكون بدخول شبهة. لما رأى الحسن- رحمه الله- في آخره ياء ونونا وهو في موضع اشتبه عليه بالجمع المسلّم فغلط... وقد قرأ هو مع الناس ﴿**وَإِذا خَلَوْا إِلى شَياطِينِهِمْ**﴾ [11] ولو كان هذا بالواو في موضع الرفع لوجب حذف النون للإضافة"[12] . وَكذلك علّل الْفَرَّاءُ[13] غَلط الحسن حيث ظنّ أنه بِمنزلة

(1) ينظر دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر 253/1
(2) ينظر المصدر السابق نفسه 56/1
(3) لسان العرب 156/1
(4) النهاية في غريب الحديث والأثر 314/4
(5) الشعراء، من الآية 221
(6) ينظر الكتاب 356/4، وشرح الرضي على الشافية 127/3
(7) الأعراف، من الآية 10، وينظر القراءة في الموضح في وجوه القراءات وعللها 522/1
(8) التذييل والتكميل 332/1
(9) معاني القرآن للأخفش 15/1
(10) ينظر البحر المحيط 196/8
(11) البقرة، من الآية 14
(12) إعراب القرآن 132/3
(13) ينظر معاني القرآن 285/2

المسلمين والمسلمون. وعن النَّضر بنُ شميل[1] أنه من باب أولى إن جاز الاحتجاج بقول العجَّاج ورؤبة، جواز الاحتجاج بقول الحسن ومحمَّد بن السَّميفع، مع علمنا أنَّهُما لم يقرآ بها إلَّا وقَد سمعا فيه. ودليله ما سمعه يونس بنُ حبيبٍ[2] أن أعرابيا قال: دخلت بساتين من ورائها بساتون. قال أبو حيان:" ما أشبه هذا بقراءة الحسن"[3].

وسمع قولهم في ياسمين وسرجين وشياطين: ياسمون، وسرجون، وشياطون، وأعربوها إعراب جمع التصحيح تشبيها للآخر بالآخر، وإن كان نون بعضها أصليّا مع أن هذا الأعراب فرع، والإعراب بالحركات أصل[4].

وتوجيه هذه القراءة أنه لما كان آخره كآخر يبرين وفلسطين، فكما أجري إعراب هذا على النون تارة وعلى ما قبله تارة فقالوا: يبرين ويبرون، وفلسطين وفلسطون، أجري ذلك في الشياطين تشبيها به، فقالوا: الشياطين والشياطون.

وقيل: إن كان اشتقاقه من شاط، أي: احترق، يشيط شوطة، كان لقراءتهما وجه، ووجهه أن بناء المبالغة منه شياط، وجمعه الشياطون، فخففا الياء، وقد روي عنهما التشديد، وقرأ الأعمش بقراءتهما، فهؤلاء الثلاثة من نقلة القرآن، قرأوا ذلك، ولا يمكن أن يقال غلطوا؛ لأنهم من العلم ونقل القرآن بمكان[5].

وردّ القراءة أيضا ابن عطية[6]، وبالغلط عند النحويين، والمخالفة للمصحف والقرّاء وصفها الزجاج[7].

ويرى ابن جني أن القراءة غلط، وهذا مما يعرض مثله الفصيح، لتداخل الجمعين عليه، وتشابههما عنده[8] . وباللحن والبعد وصفها الطبري [9]، ويرى ابن عادل[10] أنها لا تصلُ إلى اللَّحن، إلا أنها لُغَيّةٌ

(1) ينظر فتوح الغيب 429/11
(2) ينظر البحر المحيط 196/8
(3) البحر المحيط 196/8
(4) ينظر تمهيد القواعد 370/1
(5) ينظر البحر المحيط 196/8، الكشاف 339/3
(6) ينظر المحرر الوجيز 245/4
(7) معاني القرآن وإعرابه 103/4
(8) ينظر المحتسب 133/2
(9) ينظر جامع البيان 653/17
(10) ينظر اللباب في علوم الكتاب 218/8

رديئة؛ لأن الفصيح في شياطين وبابه أن يُعرب بالحركات؛ لأنه جمع تكسيرٍ [1] .

المسألة الخامسة: كأن بين التقريب والتشبيه

جملة معاني كأن أربعة معانٍ[2]، وهي: التشبيه، والتحقيق، والشك، والتقريب.

ذهب الكوفيون[3] إلى أن كأنّ تكون للتقريب، واستدلوا على ذلك بشواهد منها قول الحسن البصري: "كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل". أي: على تقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة.

ونفى هذا القول أبو حيان[4]، حيث يرى أن ما استدل به الكوفيون من شواهد على كونها للتقريب، الصحيح أن كأنّ فيه للتشبيه. والمعنى الغالب عليها، والمتفق عليه، هو التشبيه، وهو معنى أطلقه الجمهور[5].

ونقل أبو حيّان[6] أقوال بعض النحويين في توجيه هذا القول، وفاضل بينها ومايز، ولولا خشية الإطالة لنقلناها، ولكن ينظر ذلك في مظانّه.

والقول بأنها للتشبيه هو قول البصريين، حيث زعموا أنّها حرف تشبيه، مثلها في قولك: كأنّ زيدا أسد. ولم يثبتوا مجيئها للتّقريب أصلا، والمعنى: كأنّ حالتك في الدنيا حال من لم يكن فيها، وكأنّ حالك في الآخرة حال من لم يزل بها. فالمشبّه والمشبّه به الحالتان لا الشخص، والفعل الذي هو الجنس، ومعنى ذلك أن الدّنيا لمّا كانت إلى اضمحلال وزوال، كان وجود الشّخص بها كلا وجود، وأنّ الآخرة لمّا كانت إلى بقاء ودوام، كان الشخص كأنّه لم يزل فيها، والمعنى المشهور لـ (كأنّ) هو التشبيه، فمهما أمكن الحمل عليه لا ينبغي العدول عنه، وقد أمكن على وجه ظاهر فانبغى المصير إليه[7].

ونقل السيوطي اضطراب النحاة في توجيه إعراب هذا القول ومخالفاتهم، وختم هذه النقول بما خطر له من إعراب فقال:" وخطر لي وجه ظننت أنّه أجود من هذه الأقوال، وهو أنّ الكاف اسم كأنّ، و(لم تكن) الخبر، و(الدنيا) في موضع الحال من اسم كأن، والعامل في الحال العامل في صاحبها، وهو كأنّ"[8].

(1) ينظر الدر المصون 146/1، 28/2، 685/4، اللباب في علوم الكتاب 360/1

(2) ينظر الجنى الداني 573/1، مغني اللبيب 193/1

(3) ينظر التذييل والتكميل 16/5، ارتشاف الضرب 1239/3

(4) المصدران السابقان أنفسهما

(5) ينظر مغني اللبيب 191/1

(6) ينظر التذييل والتكميل 16/5-20، ارتشاف الضرب 1239/3

(7) ينظر الأشباه والنظائر 61/4

(8) الأشباه والنظائر 63،64/4

المسألة السادسة: دخول (من) الزائدة على الحال

قال ابن مالك في باب حروف الجر:"... فمنها (مِن)... وربما دخلت على حال..."[1].

ودخولها على حال:" مثاله قراءة زيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وأبي جعفر، وزيد بن علي، والحسن، ومجاهد: ﴿**مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ**﴾[2]، بفتح الخاء، وضم النون، أي: أولياء"[3].

وقرأَ (أَنْ يُتَّخَذَ) مبْنِيًّا للمفعُول أَبو رجاءٍ، ونصرُ بنُ علقمةَ، والباقرُ بن علي، ومكحُولٌ، وحفصُ بنُ عُبيْدٍ، والنَّخَعِيُّ، والسُّلَمِيُّ، وشَيْبَةُ، وأبُو بِشْرٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ[4].

ومُحسّن ذلك انسحاب النفي عليه من حيث المعنى كما انسحب عليه في قراءة الجماعة حين كان مفعولاً، شبه ذلك بانسحاب النفي على الفعل المتعدي إلى مفعوله، كقوله تعالى: ﴿**مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ**﴾[5].

وفي توجيه القراءة أوجهٌ، أحدُها: أنَّها المتعديةُ لاثنينِ، وقولُه: (مِنْ أولياء) للتبعيض، أي: ما كان ينبغي أن نَتَّخِذَ بعض أولياء. قاله الزمخشري[6].

الثاني: أنَّ (مِنْ أولياء) هو المفعول الثاني أيضاً، إلاَّ أنَّ (مِن) مزيدةٌ في المفعول الثاني، وهذا مردودٌ: بأنَّ (مِنْ) لا تُزاد في المفعول الثاني، إنما تُزاد في الأول. قال ابن عطية:" ويضعف هذه القراءة دخول (مِنْ) في قوله: (مِنْ أولِياءَ)..."[7]. ووصفها الزجاج بالخطأ عند أكثر النحويين؛ وعلّله بقوله:" ...وإنما كانت خطأ؛ لأن (مِنْ) إنَّما يدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مفعولة أولاً، ولا تدخل على مفعول الحال، تقول: ما اتخذت من أحدٍ وليًّا، ولا يجوز ما اتخذت أحداً من وليٍّ؛ لأن مِن إنَّما دخلت لأنها تنفي واحداً في معنى جميع، تقول: ما مِنْ أحدٍ قائما، وما من رجُل مُحِبًّا لما يضره، ولا يجوز : ما رجل من مُحبٍّ ما يضُره ، ولا وجه لهذه القراءة"[8].

(1) تسهيل الفوائد 144/1
(2) الفرقان، من الآية 18
(3) التذييل والتكميل 150/11
(4) ينظر البحر المحيط 92/8
(5) المؤمنون، من الآية 91
(6) ينظر الكشاف 270/3
(7) المحرر الوجيز 203/4
(8) معاني القرآن وإعرابه60/4

وأجازها الفرَّاء[1] على ضَـــعفٍ، وزعم أنه يجعل مِنْ أولياء هو الاســـم، ويجعل الخبر ما في تتخَذَ كأنه يُجْعَلُ على القلب.

الثالث: قاله ابن جني وهو أن يكونَ (مِنْ أولياء) في موضـــــع الحال، إلاَّ أنه قال:" ودخلت مِنْ زيادةً لمكان النفي المتقدم، كقولك: ما اتَّخذت زيداً مِنْ وكيل"[2] . وظاهرُ كلامه أنه جعل الجارَّ والمجرور في موضـــع الحال، وحينئذٍ يسْـــتحيلُ أنْ تكون (مِنْ) مزيدةً، ولكنه يريدُ أنَّ هذا المجرور هو الحالُ نفسُـــــه و (مِنْ) مزيدةٌ فيه، إلاَّ أنه لا تُحفظ زيادةُ (مِنْ) في الحال وإن كانت منفيةً، وإنما حُفظ زيادةُ الباء فيها على خلافٍ في ذلك[3].

وقراءة نتَّخذ للمفعول، وحملها على شذوذ زيادة (من) في الحال، فيه فساد ظاهر في المعنى على حد قول ابن هشـام:" ... لأنَّك إذا قلت: ما كان لك أن تتَّخذ زيدا في حالة كونه خاذلا لك، فأَنت مُثبت لخذلانه ناه عن اتِّخَاذه، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية"[4].

المسألة السابعة: دخول الكاف الجارّة على ضمير المتكلم والغائب

تأتي الكاف الجارة للتشبيه، وتدخل على ضمير الغائب المجرور قليلا[5].

وأصحاب أبي حيان[6] يخصونه بالضرورة، ولا يخصون الجر في الضرورة بمضمر الغائب، بل يطلقون المضمر، وأنشدوا أبياتا على ذلك، قال:" وشذ إدخالها أيضا عليه وعلى ضمير المخاطب في قول الحسن: أنا كَكَ وأنت كِي" [7].

ومجيء الكاف للتشـبيه مسـألة تتعلق بها أمور ثلاثة، أولها: اختصـاص كاف التشـبيه بالظاهر وعلته. والثاني: دخولها على الضمير المنفصل وحكمه. والثالث: دخولها على غير الضمير الموضوع للجر.

وفي دخولها على المضمر، قالوا: ومثل هذا في الشذوذ عن الاستعمال – وإن كان غير ممتنع في القياس– رفضهم وصل كاف التشبيه بعلامات الضمير، واستغني عنه بقولهم: أنا مثلك، وأنت مثلي[8]؛ إذ لا يمنع منه مانع إلا عدم الورود، وإذا جرى الكلام على القياس، فينبغي أن لا تدخل الكاف إلا على

(1) ينظر معاني القرآن 263/2
(2) المحتسب 120/2
(3) ينظر الدر المصون 456/8
(4) مغني اللبيب427/1
(5) ينظر تسهيل الفوائد 147/1
(6) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 124/2
(7) التذييل والتكميل 256/11
(8) ينظر المسائل العسكريات 76/1

ضمير متصل من ضمائر الجر لا الرفع أو النصب، لكن العرب خالفت في كلٍ، فأدخلت الكاف على الضمير المنفصل، وعلى المتصل المرفوع والمنصوب.

وقد اختلف النحويون[1] في هذه الأساليب، فردها بعضهم بعدم السماع، وبعضهم أجاز بعضها في السعة، وحكم عليها آخرون بالشذوذ، وقصروها على الضرورة.

وفي الارتشاف[2] أن الكسائي، والفراء، وهشاما ضعّفوا أن يقال: أنتِ كي، و أناِ كك، واحتجوا بأنه قليل في كلام العرب، وجعل سيبويه دخول الكاف على الضمير مطلقاً ضرورة في الشعر، ولم يجزه فى النثر ، قال:" ولو أضفت إلى الياء الكاف التي تجر بها لقلت: ما أنت كِي... ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال: ما أنت كِي، وكَي خطأٌ"[3].

ونسب أبو حيان[4] إلى سيبويه الجواز مطلقا، وأجاز دخول الكاف على المضمر فى السعة الأخفش الذي " يجيز الإضمار فى هذا على القياس؛ لأن المضمر عقيب المظهر، وقد نطقت به العرب"[5] . وجعله الأشموني[6]شاذاً فى المتكلم والمخاطب.

وذكر الفراء[7] أن استعمال قول الحسن في حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه.

وأما ابن الخبّاز[8] فذكر أن من أحكام الكاف أن لا تدخل على المضمر استغناء عنها بمثل، ولو أدخلوها على المضمر لجمعوا بين كافين إذا دخلت على المضمر المخاطب، كقولهم: زيد كك، وقد دخلت في ضرورة الشعر على المضمر، وبنى اليزيدي شعرًا أدخل فيه الكاف على المضمر، وهو إمام كبير في العربية، وما فعل ذلك إلا قياسًا على الشاذ.

وهكذا تعددت كلمة النحويين فى حكم دخول الكاف على الضمير، فاختلفت آراؤهم فى القياس عليه أو قصره على السماع .

وإذا كانت الأساليب السابقة عند بعضهم شاذة فى الاستعمال وإن كانت مطردة في القياس، فهل يجوز القياس عليها؟ قال ابن جنى: "إذا كان الشيء شاذاً فى السماع مطرداً فى القياس تحاميت ما

(1) ينظر خزانة الأدب 214/10، 215
(2) ينظر ارتشاف الضرب 1711/4
(3) الكتاب 372/2-385
(4) ينظر ارتشاف الضرب 1711/4
(5) خزانة الأدب 214/10، 215
(6) ينظر منهج السالك 68/2
(7) ينظر ضرائر الشعر ص309
(8) ينظر توجيه اللمع 238/1

تحامت العرب من ذلك، وجريت فى نظيره على الواجب في أمثاله ، من ذلك امتناعك من وذر وودع؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما، نحو: وزن، ووعد لو لم تسمعهما"[1] .

ويُفهم من كلامه أنه لا يجوز القياس عليهما في السعة، لكنه قال في موضعٌ آخر إنه يجوز النطق به في الشعر إن اطّرد في القياس مع شذوذه في الاستعمال، قال: " واعلم أن الشاعر إذا اضطر، جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس، وإن لم يرد به سماعٌ"[2] .

المسألة الثامنة: قلب ألف المقصور ياءً، وإدغامها في ياء المتكلم عند هذيل

يقول ابن مالك[3]:

وألفا سلّم وفي المقصور عن ... هذيلٍ انقلابها ياءً حسن

وفي التسهيل قال:" وإن كان ألفا لغير تثنية جاز في لغة هذيل القلب والإدغام"[4]. فتارة يصف الانقلاب بالحسن، وتارة أخرى بالجواز. وفي قوله: "حَسَن"، تنبيهٌ على أن هذا القلب في لغة هُذيل ليس بقبيح ولا مختصٍّ بالشعر، بل هو مما يُسْتَحسن استعمالهُ في نظمها ونثرها، وهو تحرُّز حَسن[5].

والمراد: قلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم، وقد ذكر سيبويه هذه اللغة ولم ينسبها لأحد، قال:" وناسٌ من العرب يقولون: بشريّ وهديّ... فإن جاءت تلي ألف الاثنين في الرفع فهي بمنزلتها بعد ألف المنقوص، إلا أنَّه ليس فيها لغة من قال: بُشريّ، فيصير المرفوع بمنزلة المجرور والمنصوب، ويصير كالواحد، نحو: عصيَّ"[6].

وحكى عيسى بن عمر أنها لغة قريش[7]، وهو شيء بعيد الاحتمال[8]، ونسبها ابن الأنباري[9] لطيء، ولعليا مضر نسبها القرطبي[10] ، وهي لغة هذيل وغيرهم في المحتسب[11].

وقد أورد أبو حيّان قراءات عدة وأبياتا شعرية مدللا على هذه اللغة، منها قراءة الحسن البصري:﴿

(1) الخصائص 100/1
(2) الخصائص 325/1
(3) ينظر ألفية ابن مالك 38/1
(4) تسهيل الفوائد 162/1
(5) ينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 207/4
(6) الكتاب 414/3
(7) ينظر شرح التصريح 742/1
(8) ينظر من لغات العرب، لغة هذيل ص 80
(9) ينظر الزاهر في معاني كلمات الناس 287/1
(10) ينظر الجامع لأحكام القرآن 153/7
(11) ينظر المحتسب 76/1

يا بُشْـــرَيَّ ﴾[1]. ثم قال:" وهذا الذي نُقل عن هذيل ليس على جهة التحتم، بل يجيزون القلب، والوجه الآخر الذي عليه أكثر العرب وهو إقرار الألف دون القلب ياء"[2]. وقد نســـبت هذه القراءة للحســـن وغيره[3].

المسألة التاسعة: كسر الياء بعد الألف

قال ابن مالك:" وربما كسرت مدغما فيها أو بعد ألف"[4].

قال أبو حيّان: مثاله قول بعض العرب في عصـــايَ: عصـــايٍ، وقرأ بها الحســـن وأبو عمرو في شاذه:﴿ **عَصَايٍ**﴾[5]، وهي لغة قليلة أقل من كسر المدغم فيها"[6] .

وعلّلوا كسر الياء لالتقاء الساكنين[7]، وكسرها نادر[8].

المسألة العاشرة: نيابة ضمير النصب عن ضمير الرفع

من العرب من جعل بعض الضـــمائر نائبا عن غيره، كقولهم: رأيتك أنت، بمعنى: رأيتك إياك، فناب ضمير الرفع عن ضمير النصب، وعكسه قراءة الحسن البصري:﴿ **إيّاك تُعْبَدُ**﴾[9] بنيابة ضمير النصب عن ضمير الرفع [10].

وفي البحر والدر[11] أن الحســـن، وأبا مجلزٍ، وأبا المتوكّل قرأوا: ﴿ **إيّاك يُعْبَدُ**﴾ بالياء مبنيًّا للمفعول، وهذه القراءة مُشكلةٌ؛ لأن إياك ضمير نصب ولا ناصب له، وتوجيهها أن فيها استعارة والتفاتا، فالاستعارة إحلال الضمير المنصوب موضع الضمير المرفوع، فكأنه قال: أنت، ثم التفت فأخبر عنه إخبار الغائب لما كان إياك هو الغائب من حيث المعنى، فقال: يعبد، وغرابة هذا الالتفات كونه في جملة واحدة.

(1) يوسف، من الآية 19
(2) التذييل والتكميل 162/12
(3) ينظر البحر المحيط 252/6، الدر المصون 460/6
(4) تسهيل الفوائد 162/1
(5) طه، من الآية 18، وينظر القراءة في المحتسب 48/2
(6) التذييل والتكميل 165/12
(7) ينظر الكشاف 57/3، البحر المحيط 321/7، الدر المصون 91/7
(8) ينظر شرح التصريح على التوضيح 740/1
(9) الفاتحة، من الآية 5
(10) ينظر التذييل والتكميل 228/13
(11) ينظر البحر المحيط 41/1، 43، الدر المصون 58/1

وعلى قراءة الحسن خُرّجت مسألة الزنبور[1]: فإذا هو إياها، على أن ضمير النصب استُعير في مكان ضمير الرفع.

المسألة الحادية عشرة: الإدغام في حرفين متقاربين

قال أبو حيان:" زعم ابن كيسان أن المصدر من اختصم وشبهه إذا أدغمت (خِصّمٌ) بحذف الألف، ولم يسمع من ذلك شيء إلا ما روي عن الحسن أنه أدغم التاء في قراءته: ﴿ **إلا من خِطّفَ الخِطَّفة** ﴾[2]"[3].

اختلفت العرب[4] في الفعل الذي على وزن (افتعل) الذي يشتمل على حرفين متماثلين، مثل: اقتتل، أو متقاربين، مثل: اختطف، فمنهم من يظهر، ومنهم من يدغم، ولهم في الإدغام وجوه، وقد وردت قراءات[5] منسوبة إلى أصحابها شاهدة بهذه الوجوه جميعا.

و(خِطّف)، بكسر الخاء والطَّاء مشدَّدةً، ويقالُ هي لُغة بكر بن وائلٍ وتميمِ بنِ مُرَّةَ، و(خَطِّفَ)، بفتح الخاء وكسر الطَّاء مُشدَّدةً، أصله في هاتين القراءتين: اخْتَطَفَ، ففي الأوَّل لمَّا سُكِّنت للإدغام، والخاء ساكنَةٌ، كُسرت لالتقاء السَّاكنين، فذهبت ألفُ الوصل وكُسرت الطَّاءُ اتِّباعًا لحركة الخاء[6].

وخَطَّف بالتَّشدِيد، أصله: اختطفَ، فأُدغمت التَّاءُ في الطَّاء وأُلقيت حركتُها على الخاء فسقطتِ الألف، وخِطِّفَ، بكسر الخاء والطَّاء على إتباع كسرة الخاء كسرةَ الطَّاء، وهذا ضعيفٌ جدًّا[7]، ففي الكتاب[8]: "خَطَفَه واخْتَطَفَه، كما قالوا: نَزَعَه وانْتَزَعَه".

وذكر أبو حيان[9] ما ملخصه: إذا أدغم اختصم ونحوه فمن كسر فاءه قال: (خِصّم)، وهذا الإدغام لا لبس فيه؛ لأنه ليس في أوزانهم(فِعّل)، وهذا تعليل الكسر، أي: أنهم حركوه بحركة تمنع من اللبس، ولا نقول: إنهم كسروا لالتقاء الساكنين كما في مسألة (قِتّل)، ولا إنهم كسروا طلبا لكسرة همزة الوصل حتى كأنها منقولة منها كما قال الفرّاء، وأما من قال: (خَصّم) بفتح الفاء فإنه يزيل اللبس العارض فيه مجيء مضارعه واسم الفاعل منه على خلاف ما يجيء ما بني على كسّر، فإن مضارع هذا يجيء

(1) ينظر مغني اللبيب 125/1
(2) الصافات، من الآية 10
(3) التذييل والتكميل 224/14
(4) ينظر الكتاب 444/4، الأصول في النحو 408/3، المنصف 222/1-228
(5) ينظر الكشاف 36/4، الجامع لأحكام القرآن 223/1، البحر المحيط 146/1، 93/9
(6) ينظر شرح الرضي على الشافية 233/3
(7) لسان العرب (خطف) 79/9
(8) الكتاب 74/4
(9) ينظر التذييل والتكميل 260/20

مضـموم حرف المضـارعة، ومضـارع خَصّـم ونحوه يجيء مفتوح حرف المضـارعة، ولذلك يختلفان في اسم الفاعل.

المسألة الثانية عشرة: هَيْتَ بمعنى أَسْرِعْ

اختُلف[1] في معاني هذه اللفظة، وهل هي عربيةٌ أم معرَّبةٌ؟ وهذا ليس مجال بحثنا.

جاء في التسهيل:" ولأسرع: هيْتَ، وهَيَّتَ، وهَيَّا، وهِيَّا، وهَيْك، وهَيَّك"[2].

اسـتدرك أبو حيان[3] على ابن مالك أن نقّص منها هِيّك بكسـر الهاء وتشـديد الياء، وهِيْتَ بكسـر الهاء، وسكون الياء، وفتح التاء، وهَيْتُ بفتح الهاء، وسكون الياء، وضم التاء.

وفي قوله تعالى: ﴿ **وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ** ﴾[4] ، عدّد في البحر[5] اللغات والقراءات التي وردت، وقال في التذييل:" والأشهر فتح الهاء، وتسكين الياء، وفتح التاء، وبها قرأ ابن مسعود، وابن عباس، والحسن، وقتادة، والبصريون..."[6].

وما ذكره هو ما نصّت عليه كتب القراءات[7].

المسألة الثالثة عشرة: الفعل ينصب بإضمار أن إذا وقع بعد ثمّ

عدّد ابن مالك في التسـهيل[8] وشـرح الكافية[9] مواضـع إضـمار أن الناصـبة للفعل، وزاد عليها بعضهم غير ما ذكر، ولم يذكرها في الخلاصة، وذكرها في شرح الكافية، وكان يمكنه ذكره فيها، فيقول بدل بيت الألفية:

واجزم أو نصب لفعل إثر فا ... أو واو إن بالجملتين اكتنفا

أن يقول: نحو:

واجزم أو انصب ما يلي واوا وفا ... وثمّ إن بالجملتين اكتنفا[10]

(1) ينظر الدر المصون 463/6

(2) تسهيل الفوائد 647/2

(3) التذييل والتكميل 290/14

(4) يوسف، من الآية 23

(5) ينظر 257/6

(6) التذييل والتكميل 290/14

(7) ينظر الدر النثير والعذب النمير 247/4، غيث النفع في القراءات السبع 322/1

(8) ينظر232/1

(9) ينظر 1607/3

(10) ينظر تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة 489/1

قال أبو حيّان:"... وزاد الكوفيون أيضا بعد ثم... ومثالـــــــــه في (ثمّ) قراءة الحسن[1] – وبها اســتدل الكوفيون على مذهبهم– ﴿ **وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُـولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ**﴾[2]"[3].

قال ابنُ جنّي:" (ثُمَّ يُدْرِكَهُ) بنصب الكاف، وذلك على إضمار أن، كقول الأعشَى:

لَنا هضْبَةٌ لاَ يَدْخلُ الذَّلُّ وسطَها ... وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا

أراد: فأَن يعصما، وهذا ليس بالسَّهل، وإِنَّما بابُه الشِّعرُ لا القرآنُ، ومن أبيات الكتاب[4]:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ ... وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

والآية على كل حال أقوى من ذلك؛ لتقدم الشرط قبل المعطوف، وليس بواجب، وهذا واضح"[5] .

أي: أجرى (ثم) مجرى الواو والفاء، فكما جاز نصـــب الفعل بإضـــمار أن بعدهما بين الشـــرط وجوابه، كذلك جاز في (ثم) إجراء لها مجراهما، وهذا مذهب الكوفيين، واستدلوا بهذه القراءة [6].

المسألة الرابعة عشرة: النصب بأن محذوفة

عدّد ابن مالك مواضع إظهار أن وإضمارها، ثم قال:"... ولا تنصب أن محذوفة في غير المواضع المذكورة إلا نادرا، وفي القياس عليه خلاف"[7].

الأصـل في (أن) أن لا يجوز حذفها؛ لأنها مختصـة بالعمل في الفعل، فهي كحرف الجر وحرف الجزم، وفي حذفها خلاف، واستُدل[8] عليه بشواهد معينة تؤكد جواز حذفها.

قال أبو حيان ناقلا بعض هذه المواضـع:" وقرأ الحسن: ﴿ **تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ**﴾[9]...أي: أن أَعبُدَ"[10]. وفي توجيه هذه القراءة أوجه مذكورة في مظانها[11].

والمواضـــع التي ذكروها فيها دليل على جواز الحذف، إلا أنهم اختلفوا في القياس عليها، فقاس

(1) ينظر البحر المحيط 44/4
(2) النساء، من الآية 100
(3) التذييل والتكميل 352/15
(4) ينظر 40/3
(5) المحتسب 197/1
(6) ينظر البحر المحيط 44/4
(7) تسهيل الفوائد 233/1
(8) ينظر الكتاب 233/1، التذييل والتكميل 380/15
(9) الزمر، من الآية 64
(10) التذييل والتكميل 370،380/15
(11) ينظر الكشاف 441/9

الكوفيون ومن وافقهم من البصريين على المسموع منها، ويرى أبو حيان[1] أن الصحيح قصر ذلك على السماع؛ لأنه لم يرد منه إلا ما ذكر، وهو نزر قليل لا ينبغي جعله قانونا كليا يقاس عليه.

المسألة الخامسة عشرة: مجيء أَفْعِيل اسما وصفة

قال أبو حيان:" وعلى أَفْعِيل قرأ الحسن : ﴿ التَّوْرَاةَ وَالْأَنْجِيلَ﴾(2) بفتح الهمزة"(3).

قيل: إن الإنجيل اســمٌ عبرانيّ أَو سُــريانيّ، وقيل: هو عربِيٌّ، والإنجيل: مثل الإكلِيل والإخريط، وقيل: اشتقاقهُ من النَّجْل الَّذي هو الأصل، يُقال: هو كريمُ النَّجل، أي: الأصل والطَّبع، وهو من الفعل إِفْعِيل، وَالْأَنْجِيلَ ليس من كلام العربِ[4].

ويقول الزجاج:" والإِنجيل، القراءة فيه بكسر الهمزة، ورويت عن الحسن الأَنجيلُ بفتح الهمزة، وهذه قولةٌ ضــعيفة؛ لأن أَنجيل أَفعيل، وليس في كلام العرب هذا المثال، وإِنجيل إِفعِيلُ من النجل وهو الأصــل، وللقائل أن يقول: إِن إنجيل اسم أعجمي فلا يُنكرُ أن يقع بفتح الهمزة؛ لأن كثيراً من الأسماء الأعجمية تخالف أمثلة العرب، نحو: آجرّ، وإِبرَاهيم، وهَابيل، وقابيل، فلا ينكر أن يجيء أَنجيل؛ وإِنما كُرِهتِ القراءَة بها؛ لأن إِسنادها عن الحسن لا أدري هل هو من ناحية يوثق بها أم لا؟!"[5].

وفي المحتســب معلقا على قراءة الحســن:" هذا مثال غير معروف النظير في كلامهم؛ لأنه ليس فيه أَفعيل بفتح الهمزة، ولو كان أعجميًّا لكان فيه ضــرب من الحِجاج؛ لكنه عندهم عربي، وهو أَفعيل من نجل ينجُل"[6].

المسألة السادسة عشرة: مُفْتَعال[7]

عدّد أبو حيان عدة أوزان في ما زيد فيه ثلاث زوائد، ثم قال :"... وعلى مُفتعال: نحو قراءة الحسن: ﴿ **وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَاءً**﴾[8] بالمد والقصر "[9].

و(مُتَّكَاءً) على إشباع فتحة الكاف من متَّكأ، وقد جاء نحوه في الشعر:

(1) التذييل والتكميل 380/15
(2) آل عمران، من الآية 3
(3) ينظر التذييل والتكميل 226/18
(4) ينظر لسان العرب 648/11
(5) معاني القرآن وإعرابه 180/2
(6) المحتسب 152/1
(7) ينظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر 169/1
(8) يوسف، من الآية 31
(9) التذييل والتكميل 244/18

فأنتَ من الغَوَائلِ حين تُرْمى ... ومن ذمِّ الرجال بِمُنْتَزَاح

أي: بِمُنْتَزَح، وقوله:

يَنْبَاع مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ ... زَيَّافَةٍ مثل الفَنِيقِ المُكْدَمِ

أي: يَنْبع، فأشبع الفتحة، فأنشأ عليه ألفًا(1).

قال ابن جني:" ولعمري إن هذا مما تختص به ضـــرورة الشـــعر وقلما يجيء في النثر، فوزن (مُتَّكَاء) على هذا مُفْتَعال"(2).

وقال أبو العلاء المعري – وموقفه من العربية لا يخفى !!– عن قول الشـــاعر: بِمُنْتَزَاح، وهو يريد: بِمُنْتَزَح:" وما أعتقد أن شـــاعراً قوياً في الفصـــاحة يريد مثل هذه الزيادات، وإنما هي شـــواذ ونوادر وقد ينطق بها غير فصيح"(3).

أهم النتائج التي توصل إليها البحث

بعد البحث والدراسة خلُص البحث إلى عدة نتائج، منها:

1- كان استشهاد أبي حيان بأقوال أبي سعيد في نحو من عشرين موضعا.
2- أسفر البحث على أمانة أبي حيان ودقته فيما نسبه إلى الحسن البصري.
3- تنوعت آثار الحسن البصري ما بين قراءات قرآنية، وأقوال تفرّد ببعضها.
4- سلك أبو حيان مسلكا متعددا في عرض آثار الحسن، فتارة يصرح باسمه، وتارة أخرى لا يصرح، وتارة يذكره وحده، وتارة أخرى مع غيره.
5- تنوعت آثار الحسن وجاءت مؤيدة للقياس، أو السماع، أو شاذة عنهما.
6- كان منهج أبي حيان غالبا عند عرضه لآثار أبي سعيد عدم التعرض لها بالشرح.

وأخيرًا نرجو من الله العلي الأعلى التوفيق والسداد، فإليه وحده المرجع والمآب

- **التوصيات:**

تتميما للفائدة، يوصي الباحثان بما يلي:

1- تشجيع الباحثين على الخوض في مسائل الخلاف، واستخراج الأقوال الصحيحة بدليلها.
2- مناقشة الأقوال وعرضها على الأدلة النحوية والأصولية.

(1) ينظر الخصائص 123/3، المحتسب 340/1
(2) المحتسب 340/1
(3) رسالة الملائكة 215/1

3- تتبع الأثار والتأكد من صحتها، ومعرفة وجه الاستشهاد منها.

4- معرفة مدة العلاقة والارتباط بين علم القراءات وعلم النحو وأصوله.

- **المصادر والمراجع:**

- **القرآن الكريم**

1. **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، ابن القطّاع الصقلي(ت:515هـ) تح ودراسة: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتاب المصرية بالقاهرة، ط.بلا، ت.ط: 1999م.
2. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان الأندلسي (ت: 745هـــ) تح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي. ط1، ت.ط: 1418هـ-1998م.
3. **الأشباه والنظائر في النحو**، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت:911هـــ) وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط2، ت.ط: 1428هـ.
4. **إصلاح المنطق**، ابن السّكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، (ت: 244هـ)، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط: 1، ت. ط: 1423هـ=2002م.
5. **الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت: 316هـــ) تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، ت.ط: 1420هـ-1999م.
6. **إعراب القرآن**، أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي (ت: 338هـــ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشـــورات محمد علي بيضـــون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، ت.ط. 1421 هـ.
7. **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت: 672هـ) ضبط وتقديم: سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة. مصر، ط: بلا، ت.ط: بلا.
8. **إيضـــاح الوقف والابتداء**، أبو بكر ، محمد بن القاســم الأنباري (ت: 328هـــــ)، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ت.ط: 1390هـ - 1971م.
9. **البحر المحيط في التفسير**، أبو حيان الأندلسي(ت:745هـ) تح: صدقي محمد جميل، دار الكتب بيروت، ط: بلا، ت.ط: 1420هـ.
10. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (ت: 911هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية. لبنان. صيدا، ط. بلا، ت.ط: بلا.
11. **تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة**، أبو حفص، عمر بن مظفر بن الوردي (ت: 749هـ)، تح ودراسة: عبد الله

بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، ت.ط. 1429هـ. 2008 م.

12. **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق- سوريا (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء (من 6 إلى 22) دار كنوز إشبيليا، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط: مختلف، ت ط: مختلف.
13. **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله (ت: 672هـ) تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط.بلا، ت. ط: 1387هـ -1967م.
14. **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت:826هـ) تح. محمد عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط1، ت.ط: 1403هـ-1983م.
15. **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت: 778هـ) دراسة وتح: علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام. مصر، ط1، ت.ط: 1428هـ-2007م.
16. **توجيه اللمع**، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت:639هـ) دراسة وتح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام. مصر، ط2، ت.ط: 1428هـ-2007م.
17. **جامع البيان في تأويل القرآن**، أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت: 310هـ) تح: أحمد محمد شاكر. مؤسسة الرسالة.ط.1، ت.ط: 1420 هـ -2000 م.
18. **الجامع لأحكام القرآن** ، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت: 671هـ) تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية. القاهرة، ط2، ت.ط:1384هـ -1964 م.
19. **الجنى الداني في حروف المعاني**، أبو محمد، حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت: 749هـ) تح: فخر الدين قباوة -. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ط 1، ت.ط: 1413 هـ -1992م.
20. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093هـ) تح وشرح: عبد السلام محمد هارون: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، ت.ط: 1418 هـ -1997م.
21. **الخصائص**، أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ت.ط: بلا.
22. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، أبو العباس، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبي (ت: 756هـ) تح: أحمد محمد الخراط. دار القلم، دمشق، ط. بلا، ت.ط: بلا.
23. **الدر النثير والعذب النمير** «في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: 444 هـ)، عبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد المالقي (ت: 705 هـ)، تح ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، دار الفنون للطباعة والنشر - جدة، ت.ط. 1411 هـ - 1990 م.
24. **دَرْجُ الدُّرر في تَفْسِيرِ الآيِ والسُّوَر**، أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت: 471هـ)، دراسة وتح: (الفاتحة والبقرة) وَليد بِن أحمد بن صَالِح، (وشاركه في بقية الأجزاء): إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، ط: 1،ت.ط 1429 هـ - 2008 م.

25. **ديوان الهذليين**، ترتيب وتع: محمّد محمود الشـنقيطي، الدار القومية، القاهرة – جمهورية مصـر العربية، ط: بلا، ت ط: 1385هـ– 1965م.
26. **رسـالة الملائكة** - نشـرها الميمني كملحق في آخر كتابه (أبو العلاء وما إليه)، أحمد بن عبد الله بن سـليمان بن محمد بن سـليمان، أبو العلاء المعري (ت: 449هـــ)، تح: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، ط: 1،ت.ط – 1424هـ – 2003 م.

27. **الزاهر في معاني كلمات النّاس**، أبو بكر، محمد بن القاسم الأنباري، (ت: 328هـــ)، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط: بلا، ت. ط: 1412هـ= 1992م.
28. **شرح أبيات سيبويه = شرح أبيات الكتاب**، أبو محمد، يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت: 385هـــ) تح: د. محمد علي سلطاني، دار العصماء. دمشق، ط1، ت.ط: 1431هـ–2010م.
29. **شرح أشعار الهذليين**، أبو سعيد، الحسن بن الحسين السكري(ت:275هـــ) تح: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة. القاهرة، ط. بلا، ت.ط: بلا.
30. **شرح التصريح على التوضيح** ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، (ت: 905هـ) دار الكتب العلمية –بيروت– لبنان، ط1، ت.ط: 1421هـ–2000م.

31. **شرح الكافية الشافية**، أبو عبد الله ،محمد بن عبد الله ابن مالك (ت:672هـ) تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسـلامي، كلية الشـريعة والدراسـات الإسـلامية، مكة المكرمة، ط1، ت.ط: بلا.

32. **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، أبو عبد الله ،محمد بن عبد الله ابن مالك (ت: 672هـــ) تح: عبد الرحمن السيد، محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، ت.ط: 1410هـ–1990م.

33. **شرح جمل الزجاجي**، ابن عصفور الإشبيلي، (ت: 669ه) تح: صاحب أبو جناح. ط. بلا، ت.ط: بلا.
34. **شرح شافية ابن الحاجب**، رضـي الدين الأسترآباذي، ومع شرح شواهده للبغدادي (ت:1093هـــ) تح: محمد نور الحسن وآخرين، ط.بلا، ت.ط: 1395هـ–1975م.
35. **ضرائر الشعر**، أبو الحسن ، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، ابن عصفور (ت: 669هـ) تح: السيد إبراهيم محمد. دار الأندلس للطباعة والنشر.ط1، ت.ط: 1980م.
36. **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**، أبو العباس، أحمد بن يوسف ، السمين الحلبي (ت: 756 هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1417 هـ – 1996 م.

37. **غيث النفع في القراءات السبع**، أبو الحسن ، علي بن محمد بن سالم المالكي (ت: 1118هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، تح: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، ط: 1،ت.ط. 1425 هـ – 2004 م.

38. **الفائق في غريب الحديث والأثر**، أبو القاسم، محمود بن عمر الزمخشري (ت: 538هـ)، تح: علي محمد البجاوي

– محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط: 2، ت. ط: بلا.

39. **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب**، الطيبي،(ت: 743هـ)، رسالة ماجستير" سورة آل عمران" دراسة وتح: حسن بن أحمد العمري، إشراف . حكمت بشير ياسين، ط: بلا، ت. ط: 1415هـ- 1416هـ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة.
40. **الكتاب**، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت: 180هـ) تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت. ط. بلا، ت.ط: بلا.

41. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت: 538هـ) دار الكتاب العربي. بيروت، ط3، ت.ط: 1407 هـ.

42. **اللباب في علوم الكتاب**، أبو حفص، عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي،(ت بعد: 880هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، على محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، ت. ط: 1419هـ= 1998م .
43. **لسان العرب**، أبو الفضل، محمد بن مكرم بن على، ابن منظور(ت: 711هـ) دار صادر. بيروت، ط3، ت.ط: 1414 هـ.
44. **المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح، عثمان بن جني(ت: 392هـ) تح: محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، ت. ط: 1419هـ- 1998م.

45. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، أبو محمد، عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي (ت: 542هـ) تح: عبد السلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، ت.ط: 1422هـ.
46. **معاني القرآن وإعرابه**، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت: 311هـ) تح: عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب- بيروت.ط1، ت.ط: 1408 هـ -1988م.

47. **معاني القرآن**، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة البصري (ت: 215هـ) قدم له وعلق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية. لبنان، ط1، ت.ط: 1432هـ-2002م.

48. **معاني القرآن**، أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الفراء (ت: 207هـ) تح: أحمد يوسف النجاتي، وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة. ط1، ت: ط.بلا.

49. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام (ت: 761هـ) تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله. دار الفكر، دمشق. ط6، ت.ط: 1985 م.

50. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: 790هـ) تح: عياد بن عيد الثبيتي، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط1، ت.ط: 1428هـ- 2007م.

51. **المقتضب،** أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: 285هـ) تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ط.بلا، ت.ط: بلا.

52. **من لغات العرب،** لغة هذيل، عبد الجواد الطيب، ط.بلا، ت.ط. بلا.

53. **المنصف شرح كتاب التصريف،** ابن جني (ت: 392هـ) تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، الهيأة العامة لمكتبة الإسكندرية، ط1، ت.ط: 1379هـ-1960م.

54. **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك،** أبو الحسن، علي نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني (ت: نحو 900هـ) تح: عبد الحميد السيد محمد، المكتبة الأزهرية، ط: بلا، ت.ط: بلا.

55. **الموضّح في وجوه القراءات وعللها،** نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله الشيرازي، ابن أبي مريم (ت: بعد 565هـ) رسالة دكتوراه في فرع اللغة، تح ودراسة عمر حمدان الكبيسي، إشراف: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط.بلا، ت.ط: 1408هـ.

56. **النهاية في غريب الحديث والأثر،** أبو السعادات، المبارك بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: 606هـ) تح: طاهر أحمد الزاوي -محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية -بيروت، ط: بلا، ت: ط: 1399هـ -1979م.

The Influence of Abu Sa'id Al-Hasan Al-Basri (d. 110 AH) on Al-Tadleel and Al-Takmeel in the Explanation on Al-Tashil book by Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH): A Linguistic and Analytical Study – Selected Models

1. Hassan Al-Sharif, 2. Hussein Al-Sharif

-1Department of Arabic Language and Islamic Studies, Faculty of Arts, Al-Asmariya Islamic University, Libya

-2Department of Arabic Language, Faculty of Education, Al-Asmariya Islamic University, Libya

Abstract

This study examines the application of the principle "If evidence is subject to probability, its validity as proof is nullified" by Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH), a grammatical fundamental rule . The study sheds light on how Abu Hayyan employed this principle in refuting certain grammatical arguments and citations. This principle is among the most frequently utilized by Abu Hayyan in his critiques, not only in the work under study but also in other writings, to challenge views he deemed unacceptable. His application of this principle was not limited to refuting Ibn Malik alone; rather, he extended it to other grammarians, some of whom he named, while he omitted others.

The study adopts an analytical methodology, thoroughly examining selected grammatical issues from multiple perspectives. It specifically investigates five issues that illustrate Abu Hayyan's methodological approach, highlighting the evidence he used in his objections against grammarians, whether based on textual evidence, analogy, or other sources.

Keywords: Evidence, Probability, Reasoning, Issue, Dispute.